العدد ٣٨ — الثمن ٢٥ صانتيما — السنة الاولى

صوت الفلاح التونسي

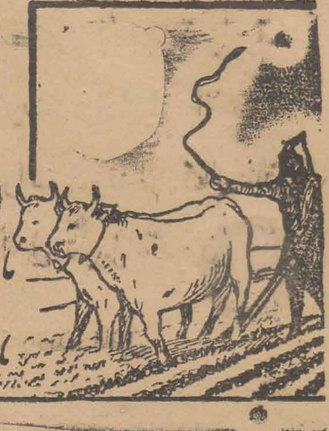

اسبوعية نقابية فلاحية جامعة للدفاع عن مصالح الفلاحين التونسيين

الاشتراك ٢٠ فرنكا في السنة

تبعث المراسلات باسم مدير الجريدة

نهج القصبة عدد ٩٣ بتونس

محمد الرحمن الباجي

الكاتب العام للنقابة الصناعية

للفلاحين التونسيين

LA VOIX DE L'AGRICUTEUR TUNISIEN

تونس — يوم الخميس ٢٤ المحرم ١٣٥٥هـ — الموافق ١٦ افريل ١٩٣٦

ك 5270

هل يتغير الحال

اما الازمة الطبيعية التي تتخبط فيها الفلاحة من جراء قلة الري ، فذلك أمر لا يمكن ان نتحدث عنه الان ، مادامت البلاد اقل اجهزة مما كانت عليه في العصور الرومانية وعصور الاسلام الزاهرة .

ولو قدر ان تعزم الحكومة على وضع الخطط الكبرى لملافات احوال الري ، لاستدعى الامر من رؤوس الاموال مالا قبل لتونس المنهوكة اليوم به ، فضلا على ان ثمرته لا يمكن ان تظهر في سنة او سنتين

مع ان تحرج الحال قد آذن بالخطر ولا بد من اتخاذ بعض الوسائل السريعة لتحمل الزمن

فالواجب الحتمي ان تحور وتقلب جميع الوضعية الحالية ويسلك بها في مناهجها اللازم من ناحيتين . فتتخذ التدابير الملطفة للحالة من جهة ، بينما تتخذ التدابير الكبيرة آخذة في الاعتبار شرط الاقتصاد التونسي على الاسس الحقيقية الاصلية ، معرضة على سياسة الاهواء ، من المصالح الوقتية الخاصة ، والتي لا ترجع على نفس البلاد الا بالوبال . ومازخرفها الظاهري الا اشبه شيء بالنشاط الوقتي الذي تعطيه الخمرة للسكير اترجع بالخمار وانتهاك القوى

واذا كنا لا نعتمد الا على الوسائل الاقتصادية الاساسية التي من اهمها نظم الري وايجاد الاسواق للحاصلات الزراعية والصناعية والمينات ، ومن اهمها توجيه منتجات البلاد وتسييرها في الطريق الصحيحة ... فان مقالنا اليوم انما يتجه للوسائل السريعة المتأكدة في هاته الساعة الحرجة . ولو كانت تلك الوسائل وقتية ولو كانت في اجراءاتها قد تضر ببعض مصالح وقتية لفريق خاص ، الا انها مضمونة النتيجة بالنسبة للجميع لا فرق في ذلك بين العموم الذي لن يعرف منها الا الخير والنفع وبين بعض الافراد من تلك الطبقة التي تحس بثقل وطاتها عليها في الدور الاول من التنفيذ .

خذ لذلك مسألة ايقاف وسائل التتبع العدلي للديون السالفة فهي قد يعتبرها بعض الدائنين ثقلا عليهم . مع انها في الواقع أضمن لمصالحهم ، مادامت معظم البيوعات العدلية اليوم لا تكاد تفي بمصاريف التقاضي نظراً لفقد الراغبين في الشراء لانحطاط المقدرة المالية في البلاد

ومن اغرب ما هو واقع ، ان هذا الامر الذي كانت البلاد التونسية احوج ارض الله اليه قد تأخر اعلانه فيها الى اليوم . وأخيراً فقد صدر قانونه في فرنسا اخذت محكمة التريبونال هنا في تنفيذه ، في صورة احكام استعجالية بتوقيف التنفيذ ، سواء في ذلك الديون الموثقة او ديون الذمم

نعم كان صدر اثناء الحوادث السياسية في العام الماضي بعض قوانين من هذا النوع تخص الفلاحين . ولكنها لم تلبث ان تداركها المسخ والتقييد الى ان اصبحت هيكلا ، واخذت البيوعات العدلية تجتاح البلاد وتكتسح البيوتات الى الخراب

ثم هناك مشروع الصناديق التي تأسست بنصوص تعاونية طيبة ولكنها لا تزال تنفذ بطريقة فاحشة بالنسبة لعنصر الفلاحة والفلاحين التونسيين ، ولعلنا اذا عرفنا ان الفلاحين انفسهم صاروا لا يلتجؤون اليها ولا يفكرون فيها ... لحمنا من الحقيقة طرفاً ، وعرفنا مبلغ ما تأتي به من خير للفلاح التونسي ! وفي عقيدتنا ان لا بد من تحوير ادارتها وادخال موظفين تونسيين يكون لهم الكلمة في الامر حتى يمكن ان ينتفع التونسيون بها ما دام الرؤساء الحاليون والادارة بصورتها الحالية لا ترى في الامكان أحسن مما كان!

***

نقول هذا ومندوبنا حضرة رئيس الجمعية الفلاحية السيد علي بالحاج الى جنب زميله رئيس الوفد التونسي ورئيس القسم التونسي من المجلس الكبير ، قد ذهب لباريس لاثارة جناب المقيم الجديد م . قيون الحالة وما تشكوه او ترجوه

وهاته اول مرة في تاريخ الحماية تطلب فيها الحكومة مندوبين يسافرون لربط صلاتهم مع المقيم الذي يتسمى حديثاً اذ العادة هنا وفي كل مكان ، بالنسبة للحكام او المفيمين المتولين حديثاً ، ان يأتوا بانفسهم ثم يأخذوا في دراسة الموقف والحالة ، بينما هم يسيرون الموجود بالوسائل الجارية ، وتدوم حالة الانتقال هاته في بعض الاحيان العام وربما العامين ليتمكنوا من اخذ الدواليب وتوجيهها بثقة

لكن استدعاء البعثة الفرنسية الاولى واستدعاء الوزير الاكبر التونسي ثانياً ثم استدعاء النواب التونسيين بعد ذلك ... لمقابلة جناب المقيم العام هناك في باريس بحضر المقيم السالف وقبل تسلم المقيم الجديد مهام وظيفه السامي ... كل ذلك مظاهر مناسبة وهي في الحقيقة نتيجة حتمية للحالة الشاذة التي عليها البلاد اليوم من جميع الاوجه . ثم هناك مسألة الضروف الدولية العامة التي تستدعي ان يتمتع كل من الطرفين بالثقة الداخلية الكاملة حتى يكون — على الاقل — متوثقا من ذاته

فهمي تكن العادة لاصلية والخطة الطبيعية ، فان للضروف الشاذة تصاريف شاذة ايضاً

والحالة — كما قال حتى جناب المقيم السالف — بحاجة للهدو في الافكار وفي الضمائر . بينما الازمة على اشدها والتجهم على اشده والحوادث متتالية وحتى كانت الحكومة هنا لا زالت تحسب ان لا مناص لها من استبقاء القوانين الزجرية في البلاد وتخضيد شوكة الاحزاب بكل حول . وصرامة .... وبينما اعتصابات الطلبة لا تزال على حدها والمنفيون في الصحراء لم يعد يكفيهم معقلهم اذ تجاوزوا العشرات الى المئات .... مما ليس من موضوع هاته الصحيفة بيانه وتحليله وانما نسوقه استعراضاً لكامل الحالة الاسيفة التي يستلم جناب المقيم الجديد البلاد عليها وهي مشاكل مترابطة متماسكة ، وهي نتيجة لسياسة عامة سارت عليها البلاد ، خصوصاً بعد الحرب الكبرى ، وآلت بها لهذا التدهور العام الذي يعم الفلاحة والزراعة والاسواق ويعم السياسة والاجتماع ، ويعم الثقة المتبادلة بين التونسيين والحكومة اليوم . الذي لا مندوحة للحكومة

جناب المقيم العام

أول عمل يقوم به : العفو

على رصيف مرسيليه تقدم الصحافيون لجناب المقيم الجديد م — ارمان قيوم ليأخذوا عنه تصريحاته قبل مبارحه الارض الفرنسيه للالتحاق بتونس . فكان جوابه ملخصاً في « ان برنامجه مماثل لبرنامج سلفه حيث هو منتهي لاتمام المشروع » ثم اضاف « ان اول عمل سيقوم به انما هو اعلان العفو »

ذلك هو نص التلغراف الذي صبحتنا به رصيفتنا اليوميه « البتي ماتان » عن مكاتبها المرسيلي .

ونحن بدورنا نحمد هاته البشرى التي هي موذونه بنزع كابوس طالما خيم على البلاد وزادها الى ازمتها الاقتصاديه والفلاحيه حاله فكرية ود كل عاقل لو وجدت نهايتها . فهاته الحركة التي يفتتح بها جناب المقيم عماله تدلنا على مبلغ ما لجنابه من الارادة الصادقه وتبشر بها خيراً ، ولا شك انها خير تمهيد في الفكر العام التونسي لسياسه جديدة تكتنفها الثقه المتبادله بين الحكومه والشعب — وتنزع كل توتر في مثل هاته الظروف الحرجه والتي تحتاج لجميع القوى سواء في ذلك الامه او الشعب على اختلاف طبقاته ونزعاته وحتى بقيه العناصر المتساكنه

وجريدة « صوت الفلاح » تتقدم بهاته البشرى للشعب وتغتنمها فرصه لتعرب لجناب المقيم الجديد على اخلص تمنياتها وما تتعشمه من التوفيق لسياسه مثل هاته تكون فاتحتها اكتساب القلوب

والمصلحين من التعاون على رفع أسبابه ، والرجوع بالامة الى سياسة الثقة المتبادلة بين الطرفين . ولا شك ان رغبة جناب المقيم الجديد تتجه مبدئياً الى ذلك التحسين الحيوي في هاته العلاقات حتى ترجع الثقة العامة والثقة في التعامل والثقة في المزارعين بحسن المآل ....

ونحن لا نريد ان نتقدم عن نوابنا في بسط المناهج الملطفة جميعها ولكننا قد أشرنا لبعضها وربما اذا وجدوا الاذن المصغية ، وطلب منهم ، فانهم لا يعز عليهم تقديم التقارير المدققة في الوسائل السريعة التي يجب اتخاذها ، وما يجب ان يتخذ لحسن المآل . كما ان هاته الصحيفة سوف تتحف قراءها اذاك بما يرد في تلك التقارير وما تراه هي من تلك الوسائل المرغوبة لتحسين الحال .

نقابة الفلاحين التونسيين

اجتمع مجلس ادارة النقابة في ٦ افريل الجاري وبعد ان تلقى من كاتبها العام السيد عبد الرحمان الباجي عدة شكايات صادرة من فلاحة غالبيتهم المملكة من تعكر الحالة وفساد الصابة وقلة الامطار وكثرة العاهات وما يلاقيه الفلاح من التعب والضنك من جراء الازمة الخانقة التي صيرته غير قادر على تسديد شؤونه وذعائلته ودوابه وضعف امله في تحسين الصابة التي كان يرجو من ورائها مأبة في لسد الرمق وايجاد البذر للعام المقبل

وحيث ان عدم نزول المطر اضر كثيرا بالزرع والغرس . وحيث ان الحالة تدعو الاياس فقد رات النقابة من واجبها اعلام جناب المقيم العام خطورة الحالة لكي يتخذ كل الاحتياطات اللازمة لتلافيها فقررت توجيه البرقية الاتية وهذا نصها

« سيدي ارمان فيون المقيم العام بتونس

ان نقابة الفلاحين التونسيين المجتمعة اليوم توجه لحضرتكم تهانيها الخالصة بمناسبة تسميتكم مقيما عاما بالايالة التونسية وتستلفت انظاركم السامية لخطورة الحالة الفلاحية والجفاف المستمر الذي لا يبعد ان يحدث مجاعة بالايالة طالبين من جنابكم اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لانقاذ البلاد والعباد

وهذا ما اجاب به جناب المقيم العام

سيدي عبد الرحمان الباجي

الكاتب العام لنقابة الفلاحين التونسيين اشكركم على تهانيكم واعلمكم ان الحالة التي استلفتم اليها نظري ستكون من المسائل التونسية التي سادرسها بعناية خاصة وبمزيد الاهتمام

« فيون »

مذكرة الفلاحين التونسيين

كان آخر ما قدمته نقابة الفلاحين التونسيين للمقيم الراحل مذكرة قيمة تلفته لوجوب اتخاذ قانون استثنائي للتلافي وتعديل ديون الفلاحين على نسق سقوط الفرنك (وهو حول الخمس) وعلى نسبة ما دفعوه من الفوائض الربائية التي هي في الغالب قد تجاوزت رأس المال الاصلي. وهاكم نصها

ان نقابة الفلاحين التونسيين - ازاء النهوض بالحالة الاقتصادية التي ما زلتم تحققونه منذ مايزيد عن سنة - لا يسعنا الا ان نوجه لكم عبارات امتنانها العميق وتعرب لكم عن مبلغ تقدير الفلاحين التونسيين للاصلاحات الحكيمة والرشيدة التي ادخلتموها على الايالة

وقد شاءت المقادير لسوء الحظ وتكد الطالع ان تكون الازمة العالمية أقوى شكوة واعظم مفعولا من كل النوايا الحسنة والارادات الطيبة المبذولة في لكم السبيل فما من يوم يمر بنا الا ويرينا مملكتنا التونسية المسكينة البائسة ، مندفعة الى حالة لا مخرج لها منها . على ان الحالة الاقتصادية الفلاحية بهذه البلاد تتضح الحل في معادلة حسابية بسيطة المثال وذلك ان القنطار من القمح كان يساوي ٢٥ فرنكا في سنة ١٩١٤ . فمثل هذا السعر كان يمكن الفلاح يومئذ من تسديد مصاريفه ومن العيش بمقدار أي بدون تبذخ ولا تقتير ، معتمدا على غلاء اثمان الارض ليجعل لنفسه رأس مال احتياطيا يتخذ منه ذخيرة موفرة . فهذه حالة متواضعة جدا تحتمها شروط المعيشة العسيرة التي هي قسيمة الفلاح بهذه الديار. بحيث اذا اراد الزراع ان يعيش هذه المعيشة فينبغي ان يبيع قنطار القمح بـ ١٢٥ فرنكا لان نسبة النقود قبل الحرب من واحد الى ستة . ولكن انهارت الاسواق — من سوء الحظ - فالفلاح يبيع قمحه بستين فرنكا اي باثني عشر فرنكا على حساب أسعار ما قبل الحرب بينما كان لا يعيش الا في ضنك وهو يبيعه بخمسة وعشرين .

وقد كانت تكاليف المملكة التونسية من جهة اخرى لا تقدر الا بمزانية لا تتجاوز ٤٥ مليونا سنة ١٩١٤ . وقد بلغ هذا الميزان اليوم ٥٠٠ مليون بحيث اذا قابلنا ذلك بنسبة نقود ما قبل الحرب اتضح لنا ان تكاليف الميزانية اليوم مضاعف ما كانت عليه سنة ١٩١٤ ويتبين من هذا ان الفلاح يبيع منتوجاته بنصف ما كان يبيع به قبل الحرب مع انها تتحمل من الضرائب ضعف ما كانت تتحمله يومئذ. فالجهاد في سبيل اقرار الحياة الفلاحية في البلاد أصبح ضرباً من المستحيل اذا لم يأت دواء ناجع حازم لتلافي الحالة .

وقد تولى الفلاحين التونسيين الفزع والجزع امام هذا الانهيار الاقتصادي ، وصار البعض منهم يتساءل هل يليق بهم ان يتركوا الارض تنمي حظها ويعدلوا عنها بسلام ؟ منتظرين من الحكومة ان تمن عليهم بقوت يومهم . وبالفعل فان خدمة الارض اصبحت بمقتضى هذه الاحوال حديث خرافة وان شئت قلت رابع المستحيلات ومن دفعت به الجراءة الى التشبث بالمقاومة وتحصيل القمح والحالة ما ذكر - لا تمضي عليه بضعة اشهر حتى يرى نصيبه الدمار وخراب الديار . ومما يزيد هذه الحالة خطورة .. ان الفلاحين التونسيين يرزحون اليوم تحت اعباء ديون رهنية او بخط اليد.. على ان هذه الديون لا تتكون في معظمها من مصاريف البذخ والترف وانما هي مصاريف تجمعت مع بعضها من تعاقب السنين الفرحية المجاحة او الناقصة الايراد بسبب الازمة العالمية واسعار المنتجات الاولى .

قد راق لبعضهم ان يجعل الفلاحين مسؤولين على انحطاط الاسعار من جراء وفرة الانتاج وبعد الشقة بين المحصول والمستهلك . ومع ذلك فليس من الانصاف ان نجعل هذه المسؤولية على كاهل اولائك المساكين الذين يتجرعون الامرين

ولا ننسى ان الفكر العام بعد الحرب كان مدفوعاً لتوفير الانتاج الفلاحي والصناعي مهما كان الثمن وسواء بتكسير الارض البكر او باستنجاد أهل الاختصاص لاستنتاج احسن الحبوب القابلة لتوفير البذر ، وكان هذا التحريض عاماً في جميع فروع المجهودات الانسانية . وهكذا توفر الانتاج حتى حاز ما يحتاجه الانسان لاستهلاكه

قيل ينبغي مقاومة زيادة الانتاج والتنقيص من المساحات المخصصة للزراعة لكي يقع الرجوع بالحبوب الى سعر اعتيادي . مناسب . وقيل ان حل الازمة ينحصر في هذه النقطة ليس الا . ونحن نقول من جهتنا اذا كان الفلاح الخالي من الديون يستطيع ان ينقص من محصوله ويعيش من رزقه الخاص فان الفلاح المثقل بالديون لا يستطيع الى ذلك سبيل لان رب الدين لا يزال يتعقبه ويضطرم الى زيادة الانتاج وتكثير العمل، وحينئذ فالفلاحة التونسية التي باغتتها الازمة في ملء تنميها قد صارت مثقلة بديون معتبرة باهضة اصابت الملكية حينما كان القمح بمائتي فرنك ، فصارت من جراء انهيار الاسعار لا يمكن التخاص منها بأي وجه من الوجوه .

واذا لم يقع اتخاذ بعض الوسائل الحاسمة - غير الوسائل المعهودة من الفهوم الرسمالية الحالية - لتحقيق سلامة العموم، واذا لم يقع تلافي الحالة ببعض الادوية الناجعة ، فانه يستحيل على الفلاحين اليوم ان يستمروا على جهادهم وان يمضوا في المقاومة ، ولم يبق لهم الا ان يتركوا أملاكهم لدائنيهم ويخلوا السبيل لذلك الجمع المحتشد من الرسماليين للعناية باستثمار الاراضي المغتصبة فيصبحون مالكيها بابخس الاثمان وامهنها (أي بوقيدة في المزاد العمومي بالمحكمة)

ولهذا فلقد رأى الفلاحون التونسيون انه حيث قد امتدت اليد الى خرق حق الملكية حتى انتهكت حرمته وكاد ان يصبح أثراً بعد عين لقيام المكترين بالتمسك بمكترياتهم منذ مدة لا تقل عن ١٥ سنة ثم باتخاذ قانون آخر استثنائي لتعديل اكرية الاراضي قضى على العقود والنصوص التامة الموجبات التي كانت تربط المتعاقدين

واصيبت البلاد التونسية ايضاً بامر ١٩٢٦ الذي انتزع الاراضي من مالكيها اسلمها للنزلاء لقمة باردة . ثم بقانون استثنائي ضرب حق الملك العقاري ، وذلك بتعديل اكرية المحلات التجارية.

وأخيراً فقد ظهرت في الايام الاخيرة قانون تعديل الفوائض . وقد صادق البرلمان الفرنسي اخيراً على تأجيل الديون

البقية بالعدد المقبل

جمعية الفلاحين التونسيين

اجتمعت جمعية الفلاحين التونسيين في ٣ أفريل وصادقت على العريضة الآتية :

نظرا للحالة الفلاحية الخطيرة زيادة على الازمة الخانقة نراها ماضية في التعكر بسبب الجفاف الغير المعهود والذي لا يجعلنا نامل من ورائه الا الجذب بكامل الايالة

وحيث ان وداءة الصابة ستكون من اشد الويلات على الفلاحين التونسيين اذ ستفقدهم العيش وحتى البذر في العام الآتي

وحيث ان هذا المآل الاسيف سيجر كل المصائب والويلات على الحالة الاقتصادية بهاته الديار . فان جمعية الفلاحين التونسيين ترى من اول واجباتها تكليف رئيسها السيد علي ابن الحاج بانهاء عبارات ولاء الفلاحين واخلاصهم لجناب المقيم العام م . فيون واندراه عاجلا بخطورة الحالة كما رغب من كامل اعضاء الوفود بالخصوص رئيسه المفضال السيد الطاهر بن عمار الذي اظهر لنا المراة العديدة كامل عنايته واخلاصه للفلاحة اذ يؤيدوا رئيس جمعية الفلاحين التونسيين سيدي علي ابن الحاج في كل طلباته وان يمدوه باعانتهم لانهاء مأموريته الخاصة بالفلاحة التونسية

جمعية الفلاحين التونسيين

برقية السيد علي بن الحاج

رئيس جمعية الفلاحين التونسيين

والمكلف بمأمورية خاصة من طرفها

باريس في ١١ افريل ١٩٣٦

تقابلنا يوم الجمعة صباحا مع جناب المقيم العام م . فيون . فبسطنا له الحالة الفلاحية بكل جزئياتها وقدمنا له لائحة في ذلك . فوعدنا وعدا صريحا باتخاذ كل التدابير عند قدومه لتونس . وفي مساء يوم الجمعة زرنا جناب رئيس الوزارة الفرنساوية م . سارو وعقب ذلك ذهبنا لديوان الحكومة التونسية واشتغلنا هناك مع م . فيون بالحالة الفلاحية والاقتصادية . وفي صباح اليوم ذهبنا لزيارة م . دوسان كنتان بوزارة الخارجية . هذا وساجه لكم رسالة تتضمن كل الاعمال التي قمنا بها باريس

التاثير حسن للغاية والامل شديد

« علي »

مطبعة العرب بنهج السيدة عجولة رقم ١٢

عبد الرحمان الباجي